ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال , المصادر والآثار – دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989 – 2008)

أ. د . احمد حسين الهيتي* م.م. رفاه عدنان نجم**

المستخلص :

هناك علاقة وثيقة جداً بين عمليات غسيل الأموال ووجود الاقتصاد الخفي ولا يمكن الكلام عن أي منهما بمعزل عن الآخر لأن عمليات غسيل الأموال تعد بمثابة الجسر الذي تعبر عليه الأموال القذرة التي تولدت من الاقتصاد الخفي لتصل إلى الاقتصاد المعلن (الظاهر) . تضمن البحث دراسة ظاهرة غسيل الأموال من حيث مصادرها وآثارها والأساليب المستخدمة لمواجهتها إذ تم مكافحتها عن طريق الإجراءات المصرفية والدولية والقانونية ولمعرفة مدى جدية هذه الإجراءات تم قياس وتحليل حجم الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال خلال المدة (1989 – 2008) في مجموعة من الدول المتقدمة وهي (استراليا , النمسا , بلغاريا , كندا , الدنمارك , فنلندا , فرنسا , ايطاليا , اليونان , اليابان)إذ تبين اختلاف هذه الدول من حيث تشريعاتها ومدى سيطرتها على هذه الظاهرة ففي كل من (ايطاليا وفرنسا وكندا) تزايدت حجم عمليات غسيل الأموال وهذا يعني عدم جدوى تشريعاتها وعدم الجدية في تطبيقها وبالتالي عدم قدرتها على السيطرة عليها أما بقية الدول فإن عمليات غسيل الأموال كانت اقل حجماً وهذا ما يوضح الجدية في تطبيق القوانين والإجراءات التي اتخذتها وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات التي تؤكد ضرورة تشريع قانون وطني لمكافحة غسيل الأموال ينص على جميع صورها ويتضمن عقوبة المصادرة الكاملة للمال القذر وإدارته فضلاً عن ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة عمليات الغسيل والاستفادة القصوى من تجارب بعض الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في مواجهة هذه العمليات .

* مدرس مساعد/ جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2010/3/2

Abstract

There is a relevant relationship between processes of the money laundering and the existence of the hidden economic, one of them depends the other because processes of the money laundering is considerd as a bridge on which the dirty money accoss, that generates from the hidden economic to reach the clear one.

The study includes studing of the money laundering phenomenon from its resources, impacts and the using methods to face it. it was fighted by the bank , international and law procedures , it has been measured and analyted the size of the hidden economic and the money laundering through the period (1989-2008) in a group of the developed countries as (Australia , Austria , Bulgaria , Canada , Denemark , Finland , France , Italy , Greece and Japan). It shows the difference of these countries through their legislation and controls on this phenomenon. In (Italy, France and Canada) size of procedures of the money laundering increased. That means the disadrange of their legislation and the serious of their applying , then unable to control them. As for the countries, the money laundering procedures was less size that explain the serious in applying the laws and the procedures that adopted.

The research concludes to many conclusions wich confirm the necessity of legislation of a national law to fight the money laundering to provide for all types of them and includes the punishment of the complete corfiscation of the dirty money and its instrument. In addition to the necessity of activating of the international cooperation concerning fighting of procedures of laundering and the extreme use from the experiences of some of the developed countries which achieved an brilliant success in facing these procedures.

المقدمة :

توسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بدراسة ظاهرة اقتصاديات الظل – الاقتصاد الخفي إذ صاحب عمليات الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النمو الملحوظ لاقتصاديات الظل بما فيه من عمليات غير مشروعة تلك العمليات التي حققت للقائمين عليها اموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر ((قذرة)) وهو ما نشطت معه عمليات الغسيل لتلك الأموال وتعددت صورها وأساليبها إذ أصبحت هذه العمليات عبئاً ثقيلاً على الدول وأصبح ينظر لها على أنها من المحظورات القانونية

والاقتصادية التي يتوجب ملاحقتها ومنعها خصوصاً في ضوء صعوبة تقدير الكمية الحقيقية للأموال المغسولة وعلى الرغم من وجود تنسيق متزايد بين أجهزة المكافحة بين دول العالم إلا أن تلك الأجهزة لا تملك صورة كاملة عن حركة الأموال المغسولة والتي يعتقد أنها تشكل أرقاما خيالية وتشكل أكثر من ثلث الناتج القومي لدول العالم.

أهمية البحث :

تتجلى أهمة البحث من خلال ما تشكله ظاهرة غسيل الأموال من حيث الحجم والآثار من موضوعات يفضل التصدي لها من خلال مجموعة من الإجراءات المالية والمصرفية والقانونية بما يقلل قدر الإمكان من اثر تلك الظاهرة في الاقتصاد الكلي المحلي والخارجي .

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة البحث من أن حجم الاقتصاد الخفي أخذ يشكل حجماً كبيراً من حجم الاقتصاد في كثير من الدول واخذ يتنامى مع مرور الوقت مما أدى إلى زيادة الأموال غير المشروعة في الجانب غير القانوني من الاقتصاد الخفي التي يلجأ أصحابها إلى عمليات غسيل لها لتبدو كأنها مصادر مشروعة الأمر الذي يتطلب التصدي لهذه الظاهرة للكشف عن الجوانب المتعددة التي تحيط بها بقصد مكافحتها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة غسيل الأموال من حيث مراحلها ومؤشراتها ومخاطرها وكيفية مواجهتها باعتبارها تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الخفي .

فرضية البحث :

إن لظاهرة غسيل الأموال والاقتصاد الخفي جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية في ظل توسع وشمولية الظاهرة المدروسة .

منهج البحث :

تضمن منهج البحث قسمين الأول نظري يتصدى للجانب المفاهيمي لكل من الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال ولأغلب عناصرها والثاني عملي اشتمل على تقدير وتحليل حجم الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال اعتماداً على التقديرات الدولية لها .

القسم الأول - الإطار النظري

(1 – 1) مفهوم الاقتصاد الخفي

يعرف الاقتصاد الخفي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي أما لتعمد إخفائها أو للتهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها وأما لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد مثل المشروعات الحرفية غير المرخصة , دور الدعارة والقمار , تجارة المخدرات ، وقد أطلقت تعبيرات متعددة عن هذا الاقتصاد كالاقتصاد الأسود والاقتصاد غير المرئي واقتصاد الظل والاقتصاد السفلي (علي,2008, 2).

(1 – 2) طرق تقدير الاقتصاد الخفي

تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبي إلى حجم هذا الاقتصاد وأهم هذه الطرق هي :

1 – طريقة التقدير المباشر : يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بموجب هذه الطريقة من خلال تقدير النشاطات التي يعمل بها ذلك الاقتصاد ومن حيث تحديد دخول العاملين في تلك الفعاليات نقدياً وبالتالي يتحدد الدخل النقدي التقريبي لتلك النشاطات على المستوى الكلي .

2 – طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل : من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية يتم حساب الفرق بين (قوة العمل وعدد العاملين) وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق ضرب عدد العمال في إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل يعادل (الفرق بين قوة العمل وعدد العاملين Xإنتاجية العامل).

(علي , 2008 , 3) .

3 – طريقة إجمالي الناتج القومي : – طبقت هذه الطريقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بمقارنة التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الاستهلاك بالتقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الدخول (تانزي, 1983, 12) .

(1 – 3) آثار الاقتصاد الخفي : –

للاقتصاد الخفي العديد من الآثار الايجابية والسلبية ومنها :

1 – الآثار الايجابية : – هناك العديد من الآثار الايجابية وهي : –

أ – الأثر على التشغيل : – يساعد الاقتصاد الخفي على حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل لأنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية ولا إلى مستوى علمي معين كما أنه يساعد على استثمار الأموال المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع .

ب– يساعد على تخفيض الاستيرادات من الخارج وخفض العجز في ميزان المدفوعات للدول (www . moqatel . com : shadow economy) .

2 – الآثار السلبية : – يؤدي الاقتصاد الخفي إلى العديد من الآثار السلبية لعل أهمها : –

1 – اختلاف معدل النمو الاقتصادي : – إذ بوجود الاقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد ستختلف عن معدل النمو الرسمي مما يؤدي إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية .

2 – إن للاقتصاد الخفي تأثيرات كبيرة جداً على قطاع المؤسسات المالية والمصرفية وعلى الأصول العينية خاصة بعد ظهور ظاهرة غسيل الأموال والتي ساعدت على زيادة تلك الآثار لأنها ادخلت تلك الأموال غير المشروعة إلى المصارف (عبد العظيم , 1997 , 37) .

(2 –1) مفهوم عملية غسيل الأموال

إن مصطلح غسيل الأموال أو تنظيفها أو تبييضها يعني أي فعل أو شروع فيه يهدف الى إخ فاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل وخارج الدولة (عوض , 2004 , 15) .

كما يعرف غسيل الأموال بأنه عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الصفة الشرعية للدخل المتحقق (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , 2005 , 1) .

(2 – 1 – 1) مراحل عملية غسيل الأموال

تمر عملية غسيل الأموال بمراحل مختلفة أهمها :-

المرحلة الأولى :_ مرحلة التوظيف

وتتمثل هذه المرحلة بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية وهي المرحلة الأصعب بين المراحل نظراً للرابطة المباشرة بين من يقوم بغسل الأموال ومؤسسات الغسيل وقد تتطلب احياناً اللجوء إلى المدن أو الدول النامية وهذا التوظيف يهدف إلى تحويل المال غير المشروع المتمثل في أوراق مالية إلى ودائع مصرفية وتوظيفية في عدة حسابات لدى المصارف .

المرحلة الثانية : – مرحلة التجمع

في هذه المرحلة يتم فصل الأموال المشبوهة عن مصادرها وذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التمويه على أصل ومصادر هذه الأموال ففي هذه المرحلة تدخل الأموال المشبوهة في إطار سلسلة عمليات مالية وحسابية معقدة تهدف إلى التضليل عن طريق إيداع المال في مؤسسات مالية ومعّرفة بأسماء أشخاص بعيدة عن الشبهات وبأسماء شركات قد تكون وهمية (الحمدان والسيد , 2007 , 8) .

المرحلة الثالثة : – مرحلة الدمج

في هذه المرحلة يتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة , بحيث تبدو الأموال بعيدة الصلة بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت منها , ويستغل غاسلوا الأموال البنوك كمؤسسة مالية لكي تدور من خلالها الأموال غير النظيفة بحيث لا يشكك احد في شرعية هذه الأموال وتستخدم بعض أدوات العمل المصرفي لإضفاء الشرعية عليها مثل خطابات الضمان والضمانات المصرفية كما يتم تطهير الأموال بوسائل أخرى كشراء العقارات وتجارة الاستيراد والتصدير (الشيخ , , 2001 , 35) .

(2 – 1 – 2) مؤشرات تشخيص عمليات غسيل الأموال

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في الكشف عن وجود عمليات غسيل الأموال أهمها (الشيخلي , 2002 , 19)

1: غسيل الأموال بواسطة عمليات محققة نقداً

2: غسيل الأموال بواسطة حساب مصرفي

3 : غسيل أموال المخدرات بواسطة عمليات استثمار

4 : غسيل الأموال بواسطة نشاط دولي أوف شور

5 : غسيل الأموال من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية (سليمان , 2001 , 17)

(2 – 1 – 3) أساليب غسيل الأموال

بما أن الأعمال غير المشروعة ينجم عنها دخولاً هائلة فهناك مشكلة إيجاد الكيفية العملية لتحويل هذا الكم الهائل من النقود السائلة إلى أموال وأصول ثابتة تتسم بالمشروعية لذا أصبح من الضروري إيجاد أسلوب لتحويل هذه الأموال والتداول فيها في سوق التعاملات المشروعة دون علم الجهات الرسمية بمصادر تلك الأموال (العمري , 2000 , 135) وتعددت الوسائل والأساليب المستخدمة في عمليات الغسيل لعل أهمها (الشرفات , 2007 , 8)

<u>اولاً : الأساليب التقليدية</u> : – اعتمدت هذه الأساليب غسيل الأموال عن طريق : –

1 تواطؤ غاسلوا الأموال مع موظفي وإدارات المصارف فضلاً عن تهريب وتبادل العملات

2 – استخدام الشركات الوهمية : – أي باستخدام شركات بصورة قانونية ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشاريع ويتم فتح حسابات باسم الشركة داخلية وخارجية منتشرة في الدول التي تفتقر إلى الرقابة أو تمتاز بسرية العمليات المصرفية .

<u>ثانياً : الأساليب التجارية</u> : – تمثلت هذه الأساليب في : –

1 – عمليات السوق الموازية : وتكون باستبدال الدولارات القذرة بعملات أجنبية واستخدامها بعمليات البيع والشراء .

2–شركات التأمين:–إذا يقبل سماسرة النقد السيولة النقدية من تجار المخدرات لشراء بوالص تأمين على الحياة بمبالغ كبيرة من شركات التأمين ثم يقومون بإعادتها واستيراد قيمتها بموجب شركات (الشيخلي ,2002, 35).

<u>ثالثاً –الأساليب التكنولوجية المتقدمة:–</u>

برزت الأساليب التكنولوجية المتقدمة كإحدى الوسائل السريعة لعمليات غسيل الأموال الأمر الذي ضعف معه إمكانية الرقابة على مصدر تلك الأموال وتبرز أهمية الوسائل الإلكترونية المتقدمة والتي جاءت نتيجة لثورة الاتصالات وتطور شبكتها من خلال المقارنة بين الوسائل التقليدية والحديثة في مراحل عمليات غسيل الأموال ففي الوسائل التقليدية يتم الاعتماد على الإيداع في المصارف وعمليات التهريب عبر الحدود غير المؤمنة لعمليات الإيداع في حين يتم استعمال الوسائل

الحديثة كالبطاقات الذكية وأرصدة الكومبيوتر ومن خلال الإنترنيت عبر منظومة حماية وتشفير لضمان سرية عمليات الإيداع (الفاعوري وقطيشات, 2002, 96)أما من حيث التو ضيف ففي الوسائل التقليدية يتم من خلال الحوالات المالية أو عبر وسائل دفع غير نقدية كالشيكات السياحية والكمبيالات المسحوبة على بنوك في الخارج أما في الوسائل الالكترونية فتتم عبر سلسلة من العمليات المعقدة والسريعة والتي يمكن فصلها عن مصدرها غير المشروع.

وبخصوص مرحلة الدمج فإنها تكون في الوسائل التقليدية عبر الصفقات الوهمية والفواتير الزائفة وأعمال دور القمار والسماسرة أما في الوسائل الالكترونية فتتم من خلال شراء الأصول المادية ولعب القمار بواسطة البطاقات الائتمانية وذلك بواسطة الحاسب الشخصي دون وساطة البنوك وعلى نحو من الدقة والسرعة والسرية بحيث يصعب معه إمكانية تعقبها (القسوس,2002, 43) وتعددت الأساليب التكنولوجية المستخدمة في غسيل الأموال وأهمها نظام التحويل الالكتروني في الشيكات (سليمان ,2001, 17).ويتضمن (*)

1 – نظام فيدواير

2 – نظام شبس

3 – نظام سويفت

(2–1–4) أساليب مواجهة غسيل الأموال

نظراً لخطورة وفداحة الخسائر وأهمية النتائج التي تترتب على غسيل الأموال فلا بد من تظافر جميع الجهود المصرفية والدولية والقانونية لمكافحة هذه الجريمة والحد منها (الشيخلي,20,2002) وتتلخص أهم الإجراءات المتبعة لمواجهة عمليات غسيل الأموال بما يلي :–

---

* نظام فيد واير Fid Wir :– وهو نظام داخلي للمصرف الاحتياطي الاتحادي في أمريكا إذ يجري الاتصال هاتفياً ويعطي التعليمات وفق شيفرة خاصة لغسل المال القذر وتدخل الرسالة في الجهاز الالكتروني لمعالجتها وإرسالها إلى الجهة المستلمة ويتم التحويل للمال عن طريق هذا النظام على أوراق المصرف المذكور .

2 – نظام شيبس Chips:– وهو نظام المدفوعات بين المصارف التابعة لدار المقاصة ويمثل مصارف عملاقة في أمريكا وبلدان أخرى حيث يتم إرسال الأموال بين البنوك كدائن ومدين عن طريق نظام المقاصة .

3 – نظام سويفت Swift :– وهو نظام مقره في بلجيكا لنقل رسائل التحويلات عبر الحدود .

أولاً : الإجراءات المصرفية : - اتخذت البنوك العديد من الإجراءات لمواجهه هذه العمليات ولعل أهمها

1-التعرف على العميل وطبيعة العمليات التي يجريها للتعرف على الهوية والأوضاع القانونية له والمستفيدين الحقيقيين والوقوف على مدى صحتها بما يحقق مبدأ (اعرف عميلك) (الشمري وسلمان , 2008 , 126)

2- اعتماد سياسة التقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها وتتضمن تقارير الإيداعات و السحوبات والنقد الخارجي والائتمان والإقراض إذ تساهم قراءتها التحليلية في الكشف عن العمليات المريبة (عرب,9,2000)

3- الالتزام بالتعليمات والأنظمة والقوانين الصادرة عن الجهات المختصة بخصوص مكافحة هذه الجريمة وإنشاء نظام من الضوابط الداخلية للالتزام بهذه اللوائح والقوانين والتعليمات (الشيخلي,21,2002)

4- على المصارف والمؤسسات المالية إيلاء عناية خاصة لعمليات التحويلات الآتية (تاج الدين,2005, 59).

أ- عمليات التحويل بمبالغ ضخمة إلى الخارج من دون وجود مبرر منطقي لذلك.

الخارج.

ب- سحب وإيداع مبالغ كبيرة وتحويلها إلى بلاد معروفة بالاتجار غير المشروع أو التي بها قوانين تحفظ سرية الحسابات بالمصارف.

ج- التحويلات القادمة والمتجهة إلى دول لا تتوفر لديها نظم تشريعية مناسبة لمكافحة الأموال.

ثانيا :-الإجراءات الدولية:-

انبثقت عن الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال العديد من المؤتمرات والتوصيات واللجان الدولية بهدف مجابهة أخطار هذه العمليات وفيما يأتي إبراز المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الأنشطة الغير مشروعة والجهات التي أصدرتها:-

1- مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال Financial action task force(FATF)

تعد مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال والتي تأسست عام 1989 من قبل مجموعة الدول الصناعية السبعة (أمريكا,كندا,اليابان,فرنسا,بريطانيا,ألمانيا,ايطاليا) التجمع الدولي الأهم في جهود محاربة غسيل الأموال ويصل عدد أعضاءها حاليا إلى (29) دولة وقد تحدد دور هذه

المجموعة في إطارين تمثل الأول في وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بإجراء مكافحة غسيل الأموال أما الثاني فيقوم على تقييم مدى التزام الدول بتطبيق هذه المعاير والتوصيات في إطار أنظمتها الوطنية(www.cbl.gov.ly/2006/8).

وقد تمثلت التوصيات بأربعين توصية قامت بتقسيمها إلى أربعة أقسام وكما يلي(الصالح ,2003, 128)

القسم الأول:- وتتعلق بتعديل قواعد سرية المعاملات المصرفية وتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيقات .

القسم الثاني:- والتي تتعلق بتطوير الأنظمة القانونية المحلية لمواجهة غسيل الأموال من حيث الإجراءات لتشريع وتجريم اية قضايا لها صلة بالمخدرات واتخاذ إجراءات المصادرة وفرض العقوبات.

القسم الثالث:- وتتعلق بتعزيز دور المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية في مجال تطبيق أهمية التعرف على هوية الزبائن وقواعد وحدة حفظها .

القسم الرابع:- وهي التي تتعلق بتبادل المعلومات في العملية المشكوك بها والتعاون بين السلطات القانونية في إطار اتفاقيات معتمدة لهذا الغرض.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 أو ما يعرف باتفاقية فيينا

وتناولت جرائم المخدرات وغسيل الأموال الناجمة عنها ولعل هذه الاتفاقية هي الأهم بين اتفاقات الأمم المتحدة حيث سلطت الأنظار على مخاطر أنشطة غسيل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات وآثارها المدمرة على النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول كما جسدت قناعة المجتمع الدولي بأهمية تعاونه في مكافحة عمليات غسيل الأموال الناتجة عن الجرائم المذكورة (القسوس ,2002, 70)

3- إعلان ستراسبورغ:- صدر الإعلان عام 1990 والذي يتعلق بإجراء التفتيش وضبط الجرم في الدول الأوربية(الشرفات , 2007 , 15) .

4- المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الجريمة الدولية لسنة 1994 الذي عقد في ايطاليا وأوصى بما يلي (الشيخلي, 2002, 8)

أ. اتخاذ تدابير ووضع استراتيجيات لمنع ومكافحة غسيل الأموال واستخدام عائدات الجريمة ومكافحتها

ب. ضرورة التعاون الدولي لمنع غسيل الأموال وفرض العقوبات والأحكام الملائمة لذلك

5- مؤتمر المخدرات وغسيل الأموال المنعقد بميامي بأمريكا سنة 1997 والذي ركز على ثلاث طرق لغسيل الأموال هي (الشيخلي ,2002, 8) .

أ. سياسة أعرف زبونك

ب. سياسة أو مبدأ الأخطار عن العمليات المشبوهة

ج. التعاون الوثيق بين الدول من خلال معاهدات جماعية أو ثنائية وإصدار تشريعات تساعد وتحفز على الكشف عن هذه الجرائم .

6- مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2000:- انعقد هذا المؤتمر في مدينة صقلية في جنوب ايطاليا عام 2000 والخاص بتوقيع اتفاقية مكافحة الجريمة وخاصة تجريم عمليات غسيل الأموال

7- مجلس الأمن لعام 2001 :-

اصدر مجلس الأمن في عام 2001 التوصية المرقمة (1373) والتي تضمنت في المادة (4) على جريمة غسيل الأموال وضرورة التعاون الدولي من اجل مواجهتها والقضاء عليها .

(القسوس, 2002, 115)

ثالثا:- الإجراءات القانونية

تتباين الاتجاهات التشريعية بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال ولكن الإطار العام لتجريم هذه الأنشطة ينطلق من محاور أساسية أولها وجود الأموال القذرة وثانيها القيام بسلوكيات مادية بهدف إخفاء المصدر غير المشروع لهذه الأموال وثالثها توفير الركن المعنوي للجريمة (عرب, 2000, 22).

وعندما يتم بناء الإطار القانوني لمكافحة عمليات غسيل الأموال لابد أن يكون واضح المعالم متسقاً بالشمولية والإحاطة يهدف إلى تحقيق فاعليه المكافحة وسلامة الناتج ويتعين أن ينطلق هذا الإطار من إستراتيجية واضحة المعالم تحدد من خلالها مصادر الخطر/ أنماط عمليات غسيل الأموال , مراحل تنفيذ العمليات , الترتيبات التي يتخذها غاسلوا الأموال ومعاونيهم , البناء القانوني القائم بما يحتوي من ثغرات تمكن غاسلي الأموال من النفاذ من خلالها لتحقيق أنشطتهم الغير مشروعة وقد استحدثت العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة تشريعات خاصة بمكافحة غسيل الأموال كما تم إنشاء لجان وطنية وأجهزة ووحدات متخصصة داخل وخارج المصارف المركزية لمتابعة تنفيذ سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال(www.cbl.gov.ly/2006/6) .

(2 - 1 - 5) مخاطر ظاهرة غسيل الأموال :-

ينتج عن غسيل الأموال مخاطر متعددة نتيجة هروب الأموال إلى الخارج والتي كان من الممكن استثمارها في مشاريع اقتصادية تساهم في التنمية الاقتصادية وتغذية الاقتصاد الوطني .

ويمكن استعراض هذه المخاطر وعلى النمو الآتي :-

أولا : المخاطر الاقتصادية :- تؤثر عملية غسيل الأموال على مجمل أداء مكونات الاقتصاد الكلي خاصا إذا واكبها وجود اقتصاد خفي يتضمن أنشطة اقتصادية غير مشروعة ويمكن تلخيص ذلك بما يلي :-

1- استنزاف الاقتصاد الوطني :- إن نقل الأموال إلى خارج البلاد بقصد غسلها في بلدان أخرى يؤدي إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد الوطني مما يحول دون استثمارها في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخولا للدولة والإفراد وتساهم في الحد من البطالة وتعمل على زيادة التشغيل وارتفاع معدلات نسبة القوى العاملة وينعكس عن استنزاف الاقتصاد الوطني مشاكل منها زيادة الدين الخارجي والداخلي على عبئ الدولة فضلا عن زيادة عجز الموازنة العامة (السعد , 2007 , 1) .

2- هروب الأموال محل الغسل من الضرائب باعتبارها ناتجة عن أنشطة اقتصادية خفية يؤدي إلى نقص موارد الدولة وزيادة الديون العامة عن طريق الاقتراض لسد العجز (عوض , 2004 , 72) .

3- زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية :- إذ يؤدي تراجع معدل الادخارات المحلية إلى لجوء الدول إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك الأجنبية مما يشكل عبئاَ على الاقتصاد الوطني وعجزاَ في ميزان المدفوعات لسبب الالتزام بسداد إقساط الديون (السعد , 2008 ,123)

4- تساهم عملية غسيل الأموال إلى زيادة تدفق الأموال القذرة إلى داخل البلد الذي تتم فيه عمليات الغسل مما يؤدي إلى ارتفاع السيولة المحلية من خلال دخول هذه الأموال بشكل لا يتناسب مع الزيادة وفي إنتاج السلع والخدمات داخل اقتصاد البلد مما يولد ارتفاع معدلات الأسعار وزيادة الضغوط التضخّمية وتدهور القوة الشرائية للنقود كما إنها تؤدي إلى تحويل العملة المحلية الناتجة عن عمليات غسيل الأموال إلى ذهب ومجوهرات وموجودات ذات قيمة والتي تم بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لذلك البلد(الشمري وسلمان , 2008 , 123) .

5- تقترن عمليات غسيل الأموال بهروب رأس المال إلى الخارج من خلال التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والخارجية وهذا ما يؤثر على الفجوة التحويلية بين الادخار المحلي والاستثمار القومي إذا تعجز المدخرات المحلية في هذه الحالة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار اللازمة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي (الحمدان والسيد , 2007 , 16) .

ثانيا :- المخاطر الاجتماعية :-

تؤثر جرائم غسيل الأموال على المجتمعات من ناحية ارتباطها بالفساد والجرائم الاجتماعية وحدوث خلل في التوازن الاجتماعي وانعدام القيم والروابط بين إفراد المجتمع .

وتتمثل هذه المخاطر :-

الفقر واختلال الهيكل الاجتماعي إذ يؤدي الفقر وسوء توزيع الثروة الناتج عن جرائم غسيل الأموال إلى تنامي معدلات الجرائم الاجتماعية مثل الغش والسرقة والفساد والتهرب الضريبي ونشرت الإحصاءات الدولية إلى ما يزيد على مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر وإنهم لا يتمتعون ببرامج المساعدات الاجتماعية (المشولي , 2008 ,13) فضلاً عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة مما يؤدي إلى خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة وأعداد المجرمين (سلمان , 2007 , 18) .

ثالثاً : المخاطر الأمنية :-

لغسيل الأموال مخاطر أمنية متعددة لعل أهمها :-

1- مضاعفة جهود الأجهزة الأمنية وزيادة إنفاقها :-يؤدي زيادة ارتفاع معدلات الجريمة وظهور أنماط جديدة منها إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحتها وتحقيق الأمن والاستقرار وهذا يتطلب زيادة النفقات والموازنات المعتمدة لأجهزة تطبيق القوانين وتحديث المعدات والتقنيات اللازمة للتصدي للجريمة (السعد ,2007 , 6) .

2-تساهم جرائم غسيل الأموال إلى زعزعة الأمن من خلال ارتباطها بالعديد من المشكلات الاجتماعية السلبية مثل التهريب وتجارة المخدرات فضلا عن الفساد الإداري وما يصاحب ذلك من سوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من الظواهر التي يكون لها أسوأ الأثر على الأمن والنظام الاجتماعي (الحمدان والسيد ,2007 , 23) .

القسم الثاني - الإطار العملي .

تقدير وتحليل حجم الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال :-

لتقدير عمليات غسيل الأموال سيتم الاعتماد على التقديرات الدولية التي ترى إن نسبة عمليات غسيل الأموال التي تحدث من الدخول غير المشروعة تتراوح بين (50% - 70%) وتجد طريقها

إلى البنوك العالمية أي إن نسبة عمليات الغسيل في المتوسط تبلغ حوالي (60%) من حجم الدخول غير المشروعة (حمدي ، 1997 ، 24) .

أما بالنسبة إلى الدخول غير المشروعة فبالإمكان تقديرها عن طريق الأنشطة غير المشروعة من بين نسب تقديرات الاقتصاد الخفي تتراوح بين النصف والثلث وهو ما يعني أن نسبة الدخول المتحققة من أنشطة غير مشروعة يمكن أن تجد طريقها إلى غسيل الأموال تصل إلى(40%) من حجم الاقتصاد الخفي (عبد العظيم , 1997 , 25) وبتطبيق هذه النسب على النسب الموجودة لتقديرات الاقتصاد الخفي بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يخرج لدينا نسبة الاقتصاد غير المشروع إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وباستخدام النسب هذه يمكن حساب حجم الدخول غير المشروعة بعد معرفة حجم الناتج المحلي الإجمالي وضربه في نسب الاقتصاد غير المشروع إلى الناتج المحلي الإجمالي لنصل إلى تقدير حجم الدخول غير المشروعة في الدول المختارة وكما نستطيع بطريقة أخرى وذلك عن طريق اخذ تقديرات الاقتصاد الخفي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتضرب في الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة ولكل دولة على حدى في هذه الحالة نكون قد توصلنا إلى حجم الاقتصاد الخفي وهو الذي يمثل نسبة الدخول المشروعة والدخول غير المشروعة ثم بعد ذلك تضرب هذه القيمة في(40 %) نكون هنا قد توصلنا إلى نسبة الدخول غير المشروعة ثم بعد ذلك تضرب هذه القيمة في(60 %) نتوصل إلى حجم عمليات غسيل الأموال التي تمثل نسبة من الدخول غير المشروعة .

ومن اجل تقدير حجم عمليات غسيل الأموال والاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة فقد اعتمدنا على مجموعة من الدول المتقدمة والتي تتكون من (10) دول وهي (استراليا , النمسا , بلغاريا , كندا , الدنمارك , فنلندا , فرنسا, ايطاليا , اليونان , اليابان) .

(2 –1) تقدير حجم الاقتصاد الخفي

لتقدير حجم الاقتصاد الخفي لمجموعة الدول المختارة فقد تم الاعتماد على التقديرات الخاصة بالاقتصاد الخفي والتي تمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول .

والجدول التالي يوضح هذه التقديرات الخاصة وللمدة (1989 – 2008)

الجدول (1)

تقديرات حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المختارة للمدة (1989 – 2008) %

الدول	1990–1989	1993–1991	1995–1994	1998–1996	2000–1999	2002–2001	2004–2003	2006–2005	2008–2007
استراليا	10.1	13.0	13.5	13.9	14.3	14.1	13.4	12	11.1
النمسا	6.9	6.1	8.6	8.8	9.8	9.8	10.9	10	8.7
بلغاريا	19.3	20.8	21.5	22.3	22.2	22.0	21.0	19.6	17.9
كندا	12.8	13.5	14.8	16.1	16.0	15.8	15,1	13,7	12.3
الدنمارك	10.8	15.0	17.8	18.2	18.0	17.9	17.2	15.9	14.3
فنلندة	13.4	14.4	18.2	15.4	18.1	18.0	17.4	15.9	14.1
فرنسا	9.0	13.8	14.5	14.8	15.2	15.0	14.5	13.1	11.4
ايطاليا	22.8	24.0	26.0	27.2	27.1	27.0	24.8	23.8	21.8
اليونان	22.6	22.3	28.6	29.5	28.7	28.5	28.1	26.9	24.7
اليابان	8.8	9.3	10.6	11.2	11.2	11.1	10.8	9.8	8.9

(1998–1996 ,1993–1991) Schneider &enste . Shadow Economy

(2000,102- 104)

(1990 , 1989 , 1993 , 1994 , 2000 , 1999 , 2002 , 2001 , 2004 , 2003 , 2006 , 2005 , 2008 , 2007)……(Schneider ,Department of Economics , 2009 , 86)

ويظهر من خلال بيانات الجدول (1) أن هناك تباين بين الدول المتقدمة في حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد القومي فيلاحظ ارتفاعه و بشكل بسيط في كل من (استراليا , النمسا , اليابان) حيث تراوحت نسبته في هذه الدول بين (6.1 % - 14.3 %) بينما تزايدت أهميته في كل من (بلغاريا و كندا و الدنمارك وفنلندا و فرنسا) إذ بلغت النسبة فيها ما بين (9.0 %- 22.3%) إلا انه ارتفع وبشكل كبير في كل من (اليونان , وايطاليا) . ولعل هذا يرتبط أساساً بطبيعة الأنشطة القائمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها وتراوحت النسبة بين (21.8%-29.5%) .

وإذا أردنا الوقوف على حجم الاقتصاد الخفي في هذه الدول مقيما (بالدولار) فيمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي وحسب ما يظهره الجدول (2) .

الجدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المختارة (بالأسعار الجارية للمدة (1989 – 2008)

(مليون دولار)

الدول	1990–1989	1993–1991	1995–1994	1998–1996	2000–1999	2002–2001	2004–2003	2006–2005	2008–2007
استراليا	307.129	309.976	358.691	406.649	465.278	571.587	636.955	709.687	662.804
النمسا	147.586	182.224	217.216	221.356	218.816	238.832	256.866	282.058	267.272
بلغاريا	177.436	226.968	252.016	255.967	268.742	298.249	320.298	353.331	332.764
كندا	560.744	571.763	568.752	605.647	748.034	903.437	982.128	1.001.094	1.246.318
الدنمارك	120.618	136.455	166.033	177.69	164.254	161.158	171.202	191.569	179.170
فنلندا	85.069	83.417	91.394	113.779	127.958	142.917	157.126	177.634	162.079
فرنسا	1.099.337	1.248.090	1.451.960	1.503.160	1.524.130	1.697.062	1.819.069	1.990.745	1.882.778
ايطاليا	1.017.343	1.378.405	1.165.044	1.173.886	1.080.937	1.375.564	1.632.514	1.753.644	1.678.322
اليونان	76.030	91.876	108.855	123.159	153.121	206.057	234.069	273.628	247.085
اليابان	301.047	392.934	505.192	409.314	387.357	337.650	362.742	403.773	378.163

المصدر :- (1989 – 1999) (2003) Development indicators data base

(U.N. statistical year book ,2008,145) (2000 – 2008)

الجدول (3)

تقديرات حجم الاقتصاد الخفي لمجموعة الدول المختارة (مليون دولار) بالأسعار الجارية

الدول	1990 –1989	1993– 1991	1995 – 1994	1998–1996	2000–1999	2002–2001	2004–2003	2006–2005	2008–2007
استراليا	3.102.002	4.029.688	4.842.328	5.652.421	6.653.475	8.059.376	8.535.197	8.516.244	7.357.124
النمسا	1.018.343	1.111.566	1.868.057	1.947.932	2.144.396	2.292.787	2.799.839	2.820.580	2.325.266
بلغاريا	3.424.514	4.675.540	5.418.344	5.708.064	5.966.072	6.561.478	6.726.258	6.925.287	5.956.475
كندا	7.177.523	7.718.800	8.417.529	9.750.916	11.968.544	14.274.304	14.830.132	13.714.987	15.329.711
الدنمارك	1.302.674	2.046.825	2.955.387	3.233.958	2.956.572	2.884.728	2.944.674	3.045.947	2.562.131
فنلندا	114.824	1.201.204	1.663.370	1.752.196	2.316.039	2.572.506	2.733.992	2.824.380	2.285.313
فرنسا	9.984.033	17.223.642	21.053.420	22.246.768	23.166.776	25.455.930	26.376.892	26.078.759	21.463.669
ايطاليا	23.195.420	33.081.720	30.291.144	31.694.922	29.401.486	37.140.228	40.486.347	41.736.727	36.587.419
اليونان	1.718.278	2.048.834	3.113.253	3.633.190	4.394.572	5.872.624	6.594.789	7.360.593	6.102.999
اليابان	2.649.213	3.654.286	5.355.035	4.584316	4.338.398	3.747.915	3.917.613	3.956.975	3.365.650

المصدر :- تم احتساب بيانات الجدول من قبل الباحث من خلال بيانات الجدول (1) و (2) .

يعكس الجدول (3) تقديرات الاقتصاد الخفي للبلدان المختارة ولغرض تحليل معدلات التغير فيها فقد تم تقسيم المدة المختارة فيها إلى ثلاث فترات هي :-

1- الفترة الأولى :- (1989 – 1990 , 1994 – 1995)

2- الفترة الثانية :- (1996 - 1998 , 2001 - 2002)

3- الفترة الثالثة :- (2003 - 2004 , 2007 - 2008)

1- استراليا :- بلغ معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي في الفترة الأولى (1.56%) انخفض إلى (1.42%) بالفترة الثانية واستمر بالانخفاض ليصل إلى (0.86%) في الفترة الثالثة مما يؤكدان حجم الاقتصاد الخفي فيها كان منخفضا خلال مدة الدراسة .

2- النمسا :- بلغ معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي في الفترة الأولى (1.83%) انخفض ليصل (1.17%) بالفترة الثانية واستمر بالانخفاض ليبلغ (0.83%) في الفترة الثالثة وهذا ما يدل على انخفاض حجم العمليات المرتبطة به طول مدة الدراسة .

3- بلغاريا :- تراوحت معدلات التغير وخلال الفترات الثلاثة على التوالي حوالي (1.58% , 1.14% , 0.88%) وهذا يشير إلى تقليص حجم الاقتصاد الخفي فيها .

4- كندا :- بلغ معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي (1.17%) في الفترة الأولى وارتفع معدله ليصل إلى (1.46%) في الفترة الثانية وذلك لارتفاع الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي تحت تلك الظاهرة في هذه الفترة وانخفض ليصل حجمه (1.0%) في الفترة الثالثة .

5- الدنمارك :- بلغ معدل التغير (2.26%) مما يدل على ارتفاع حجم عمليات الاقتصاد الخفي وخلال الفترة الأولى ثم انخفض ليصل (0.89 %) والى (0.87%) نتيجة لاتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة خلال الفترات التالية .

6- فنلندا :- وصل معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي في الفترة الأولى (10.46 %) مما يؤكد ارتفاعه في تلك الفترة ولعل هذا يرتبط بنمو اقتصادياتها غير المشروعة وغير المعلنة قانونيا وانخفض ليبلغ (1.46%) إلى (0.80%) لقوة الإجراءات والتشريعات المتخذة لخفض هذه الظاهرة للفترات الثانية والثالثة .

7- فرنسا :- ارتفع معدل التغير للاقتصاد الخفي ليبلغ حجمه (2.12%) وهذا يعود لارتفاع العمليات الاقتصادية الخفية خلال الفترة الأولى وانخفض ليبلغ (1.14% , 0.81%) .

8- ايطاليا :- تراوحت معدلات التغير وخلال الفترات الثلاثة على التوالي حوالي (1.30% , 1.17% , 0.90%) مما يؤكد انخفاض حجم الاقتصاد الخفي فيها وخلال مدة الدراسة .

9- اليونان :- بلغ معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي للفترات الثلاث على التوالي (1.81% , 1.16% , 0.92%) .

10- اليابان :- بلغ معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة الأولى (2.02%)
ولعل هذا يرتبط بارتفاع مصادر الاقتصاد فيها وأهمها المخدرات واقتصاد المتعة خلال تلك الفترة وانخفض ليصل (0.81% , 0.85%) للفترة الثانية والثالثة .
ومن خلال تحليل معدلات التغير للاقتصاد الخفي لفترات الدراسة نجد أن فنلندا تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة الأولى ثم تليها الدنمارك بالمرتبة الثانية وفرنسا بالمرتبة الثالثة .
أما الفترة الثانية فقد ظهرت كندا ففنلندا بالمرتبة الأولى وتأتي استراليا بالمرتبة الثانية ثم النمسا بالمرتبة الثالثة .
أما في الفترة الثالثة فقد جاءت كندا بالمركز الأول وتليها اليونان ثم ايطاليا .

(2-2) تقدير حجم عمليات غسيل الأموال

لتقدير حجم عمليات غسيل الأموال في الدول المتقدمة المختارة فأنه لا يمكن قياسها عن طريق معادلة غسيل (هروب) الأموال وذلك لأن نسبة المديونية فيها تساوي صفر لذا سيتم الاعتماد على التقديرات الدولية من حجم الأنشطة غير المشروعة .

إذ أن التقديرات الدولية تشير إلى أن نسبة الدخول المتحققة من أنشطة غير مشروعة تصل إلى (40%)من حجم الاقتصاد الخفي (عبد العظيم , 1997 , 25) وباعتماد هذه النسبة وتوظيف المعطيات الإحصائية المحتسبة في جدول (1) يمكن التوصل إلى حجم الاقتصاد غير المشروع في الناتج المحلي الإجمالي والذي يتطلب عملية غسيل له وحسب ما يكشف عنه في الجدول (4)

الجدول (4)
حجم الاقتصاد غير المشروع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة للمدة(1989-2008)%

الدول	1990-1989	1993-1991	1995-1994	1998-1996	2000-1999	2002-2001	2004-2003	2006-2005	2008-2007
استراليا	4.04	5.2	5.4	5.56	5.72	5.64	5.36	4.8	4.44
النمسا	2.76	2.44	3.44	3.52	3.92	3.84	4.36	4	3.48
بلغاريا	7.72	8.32	8.4	8.92	8.88	8.8	8.4	7.84	7.16
كندا	5.12	5.4	5.92	6.44	6.4	6.32	6.04	5.48	4.92
الدنمارك	4.32	6	7.12	7.28	7.2	7.16	6.88	6.36	5.72
فلندا	5.36	5.76	7.28	6.16	7.24	7.2	6.96	6.36	5.64
فرنسا	3.6	5.52	5.8	5.92	6.08	6	5.8	5.24	4.56
إيطاليا	9.12	9.6	10.4	10.88	10.84	10.8	9.92	9.52	8.72
اليونان	9.04	8.92	11.44	11.8	11.48	11.4	11.24	10.76	9.88
اليابان	3.52	3.72	4.24	4.48	4.48	4.44	4.32	3.92	3.56

المصدر :- تم احتساب بيانات الجدول (4) على أساس ضرب بيانات الجدول (1) × 40/100

يظهر لنا من خلال النسب الواردة في الجدول (4) أن مجموعة الدول التي تنخفض فيها نسبة الدخول غير المشروعة إلى الناتج المحلي الإجمالي تشمل أستراليا والنمسا واليابان حيث تراوحت النسبة فيها بين (2,44% - 5,72%) أما في كندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا فإن النسبة فيها تعد متوسطة وتتراوح بين (4.56%-7.28%) بينما مجموعة الدول التي ترتفع فيها نسبة الدخول غير المشروعة إلى الناتج المحلي الإجمالي تضم بلغاريا وإيطاليا واليونان حيث تتراوح النسب بين (7.16%-11.48%) .

وبالعودة إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول والمعروضة في جدول (2) وباعتماد النسب أعلاه (جدول 4) فنقدر من خلالها أن نتوصل إلى تقديرات حجم الدخول غير المشروعة في الاقتصاد القومي وكما هي معروضة في الجدول (5) الآتي :-

الجدول (5)

تقديرات حجم الدخول غير المشروعة لمجموعة الدول المختارة للمدة (1989 – 2008) (مليون دولار) بالأسعار الجارية

الدول	1990-1989	1993-1991	1995-1994	1998-1996	2000-1999	2002-2001	2004-2003	2006-2005	2008-2007
أستراليا	1.240.801	1.611.875	1.936.931	2.260.968	2.661.390	3.223.750	3.414.078	3.4.6.497	2.942.849
النمسا	407.337	312.866	747.223	779.173	857.758	917.114	1.119.935	1.128.224	930.106
بلغاريا	1.369.805	1.897.452	2.116.934	2.283.225	2.386.428	2.624.591	2.690.503	2.770.115	2.382.590
كندا	2.871.009	3.087.520	3.367.011	3.900.366	4.787.417	5.709.721	5.932.053	5.485.995	6.131.884
الدنمارك	521.069	818.730	1.182.154	1.289.062	1.182.628	1.108.767	1.177.869	1.218.378	1.024.852
فنلندا	455.969	480.481	665.348	700.878	926.415	1.029.002	1.093.596	1.129.752	914.125
فرنسا	3.957.613	6.889.456	8.421.368	8.898.707	9.266.710	10.182.372	10.550.600	10.431.503	8.585.467
ايطاليا	9.278.168	13.232.688	12.116.457	12.771.879	11.717.357	14.856.091	16.194.538	16.694.690	14.634.967
اليونان	687.311	819.533	1.245.301	1.453.276	1.757.829	2.349.049	2.630.935	2.944.237	2.441.199
اليابان	1.059.685	1.461.714	2.142.014	1.833.726	1.735.359	1.499.166	1.567.045	1.582.790	1.346.260

المصدر :- تم احتسابه بيانات الجدول (5) من قبل الباحث على أساس بيانات الجدولين (4,2)

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (5) أن التطورات التي حصلت في حجم الدخول غير المشروعة وخلال مدة الدراسة (1989-2008) والتي يلاحظ فيها :-

1. تباين الدول في حجم الدخول غير المشروعة في إطار اقتصادها الخفي فيلاحظ ارتفاع وبشكل كبير في حجم الدخول غير المشروعة في ايطاليا إذ ظلت تتزايد حتى وصلت أعلى مستوى سنة 2005-2006 إلى ما يقارب 17 مليون دولار ويعود ذلك إلى الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإلى ارتفاع نسبة الدخول غير المشروعة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحال في فرنسا إذ تزايدت حجم الدخول غير المشروعة حتى وصلت أعلى مستوى لها سنة 2003-2004 إلى ما يقارب 11 مليون دولار وذلك لارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي وخلال مدة الدراسة .

وتأتي بعدها كندا إذ بلغ حجم الدخول غير المشروعة سنة 2007-2008 حوالي 6 مليون دولار . أما في استراليا وبلغاريا واليابان واليونان فإن حجم الدخول غير المشروعة تزايدت أيضاً ولكن مقدار الزيادة كان أقل .

وفي النمسا وفنلندا والدنمارك فإن نسب الزيادة فيها كان ضئيلاً بالرغم من نسب الدخول غير المشروعة من الناتج المحلي الإجمالي فيها كان متوسطاً إذ تراوحت بين (2.44%-7.28%)

2.أن الاتجاه العام هو تزايد الدخول غير المشروعة ولمجموعة الدول المختارة وخلال مدة الدراسة إن هذه الأحجام الكبيرة للدخول غير المشروعة المتولدة للأشخاص لا يمكن تركها بوصفها الأول لأنها أموال قدره ويعرف أصحابه أن مصادرها غير مشروعة لذا سيسعى أصحابها إلى إدخالها في عمليات غسيل من أجل إعطاء الشرعية لمصادرها غير المشروعة وعلى هذا الأساس وحسب التقديرات الدولية التي ترى أن نسبة عمليات غسيل الأموال التي تحدث من الدخول غير المشروعة تتراوح بين (50%-70%) أي أن الغسيل في المتوسط تبلغ (60%) من حجم الدخول غير المشروعة من خلال معطيات جدول (5) أجرينا عملية تقدير لحجم عمليات غسيل الأموال ولمجموعة الدول المختارة وكما هو معروض في الجدول (6) .

الجدول (6)

تقديرات حجم عمليات غسيل الأموال لمجموعة الدول المختارة للمدة (1989 – 2008) (مليون دولار) بالأسعار الجارية

الدول	1990-1989	1993-1991	1995-1994	1998-1996	2000-1999	2002-2001	2004-2003	2006-2005	2008-2007
أستراليا	7.44.480	967.125	1.162.158	1.356.580	1.596.834	1.934.250	2.048.446	2.043.898	1.765.709
النمسا	244.402	187.719	448.333	467.503	514.654	550.268	671.961	676.934	558.063
بلغاريا	821.883	1.138.471	1.270.160	1.369.935	1.431.856	1.574.754	1.614.301	1.662.069	1.429.554
كندا	1.722.605	1.852.512	2.20.206	2.340.219	2.872.450	3.452.832	3.559.231	3.291.597	3.679.130
الدنمارك	312.657	491.238	7.9.292	773.437	709.576	665.260	706.721	731.026	614.911
فنلندا	273.581	288.288	399.208	420.526	555.849	617.401	656.157	677.851	548.475
فرنسا	2.374.567	4.133.673	5.052.820	5.339.224	5.560.026	6.109.423	6.330.360	6.258.901	5.151.280
ايطاليا	5.566.900	7.939.612	7.269.874	7.663.127	7.030.414	8.913.654	9.716.722	10.016.814	8.780.980
اليونان	412.386	491.719	747.180	871.966	1.054.697	1.409.429	1.578.561	1.766.542	1.464.719
اليابان	635.811	877.028	1.285.208	1.100.235	1.041.215	899.499	940.227	949.674	807.756

المصدر : - تم احتساب بيانات الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

من البيانات الواردة في الجدول (6) تظهر لنا تقديرات عن حجم عمليات الغسيل في مجموعة الدول المختارة والتي يتضح منها :-

1. إن عمليات غسيل الأموال أخذت اتجاهات تصاعدية عبر المدة (1989-2008) .
2. بالإمكان تقسيم الدول إلى مجموعتين من حيث تطور عمليات غسيل الأموال :

المجموعة الأولى :- وتضم ايطاليا وفرنسا وكندا والتي شهدت تطورات كبيرة في عمليات غسيل الأموال على أثر تنامي الدخول غير المشروعة فيها .

المجموعة الثانية :- وتضم كل من استراليا , بلغاريا , اليونان , اليابان , الدنمارك , وفنلندا والنمسا والتي شهدت تطورات بطيئة في عمليات غسيل الأموال .

ففي المجموعة الأولى فإن ايطاليا تعد من الدول التي حصل فيها تزايد كبير في حجم غسيل الأموال أثناء مدة الدراسة حيث بلغت حوالي 6 مليون دولار سنة 1989-1990 وتزايدت حتى وصلت ما يقارب 10 مليون دولار سنة 2005-2006 وترجع هذه الزيادات إلى التطورات التي حصلت في حجم الدخول غير المشروعة وبالرغم من قيام ايطاليا بالعديد من الإجراءات لمكافحة غسيل الأموال ومنها القوانين التي أصدرتها عام 1990 , 1991 , 1993 لتجريم غسيل الأموال وكذلك عقد العديد من المؤتمرات لمكافحة غسيل الأموال كمؤتمر نابولي عام 1994 ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2000 إلا أن هذه الإجراءات والتشريعات كانت غير مجدية وضعيفة في مواجهة هذه العمليات . كما أن ايطاليا كانت من الدول السبع التي وقعت على اتفاقية (FATF) سنة 1989 إلا أنها لم تستطيع السيطرة على تلك العمليات .

وفي فرنسا حصل تزايد أيضاً في حجم عمليات غسيل الأموال حيث بلغت 2 مليون دولار سنة 1989-1990 واستمرت بالتزايد حتى وصلت إلى ما يقارب 6 مليون دولار سنة 2003-2004 وعلى الرغم من أن فرنسا كانت أحد أعضاء مجموعة العمل المالي ومن الدول التي وقعت على اتفاقية بالرم عام 1988 وإصدارها لقوانين محاربة تبييض الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات للأعوام 1990, 1993 , 1996 , 1998 إلا أن هذه التشريعات والإجراءات كانت غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة وهذا دليل على ضعفها وعدم الجدية في تطبيقها .

أما في كندا فإن حجم عمليات غسيل الأموال كانت متزايدة ولكن أقل من إيطاليا وفرنسا حيث بلغت 2 مليون دولار سنة 1989-1990 وتزايدت حتى وصلت 4 مليون دولار سنة 2007 -2008 وعلى الرغم من أن كندا كانت من الدول التي قامت بالحفاظ على مؤسساتها المالية من الوقوع في هذه العمليات إلا أنها لم تنجح بالقضاء عليها .

أما المجموعة الثانية فتأتي استراليا بالمرتبة الأولى حيث تزايد فيها حجم عمليات غسيل الأموال وبمعدلات أقل من المجموعة الأولى حيث كانت (744.480)ألف دولار سنة 2003-2004 وتزايدت حتى وصلت إلى ما يقارب 2 مليون دولار سنة 2003-2004 وهذا يدل على الآخذ بالاتفاقيات والمعاهدات والتشريعات التي ساعدت في تقليل الزيادة في هذه العمليات .

وفي بلغاريا كانت نسب الزيادة في عمليات الغسيل أقل حيث بلغت (821.883) ألف دولار عام 1989-1990 وتزايدت لتصل إلى ما يقارب 2 مليون دولار سنة 2005-2006 وهذا يعود إلى التشريعات الخاصة لها بملاحقة الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات والجريمة المنظمة وجميع الأعمال الإجرامية بصفة عامة إذا أن هذه التشريعات أدت إلى جعل عمليات غسيل الأموال تتزايد بشكل بطيء نوعاً ما .

أما اليونان فكان حجم عمليات غسيل الأموال فيها (412.386) ألف دولار سنة 1989-1990 وأصبح سنة 2005-2006 2 مليون دولار سنة وأن هذا التباطؤ في حجم هذه العمليات يعود إلى قيام اليونان بإصدار نصوصاً خاصة بتجريم عمليات غسيل الأموال فيها والتي أدت إلى انخفاضها .

أما في اليابان فإن حجم عمليات الغسيل بلغت (635.811)ألف دولار سنة 1989-1990 وتزايدت حتى وصلت إلى ما يقارب 1 مليون دولار سنة 1994-1995 ثم انخفضت ولجميع مدة الدراسة وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها اليابان لمجابهة هذه العمليات ومنها تمسكها بإرشادات وزارة المالية عام 1990 التي طالبت من المصارف ضرورة التأكد من هوية أي شخص عند فتح حساب جديد أو قيامه بتحويل مبلغ كبير فضلاً عن إصدار القانون الياباني لعام 1991 الخاص بتجريم المخدرات والأرباح الناتجة عنها كما أنها تعد أحدى الدول السبع لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال (FATF) وهذا يدل على أن اليابان هي من الدول التي بادرت إلى الاهتمام الكبير جداً في مواجهة عمليات الغسيل .

أما الدنمارك فقد بلغت حجم عمليات غسيل الأموال فيها حوالي (312.657) ألف دولار سنة 1989-1990 وتزايدت بمعدلات منخفضة حتى وصلت (773.437)ألف دولار سنة 1996-1998 وذلك بسبب انخفاض حجم الدخول غير المشروعة فيها وخلال مدة الدراسة والذي أدى إلى انخفاض عمليات الغسيل فيها .

أما فنلندا فقد شهدت عمليات غسيل الأموال وفيها حوالي (273.581) ألف دولار سنة 1989-1990 وتزايدت حتى وصلت (677.851) ألف دولار سنة 2005-2006 وذلك لانخفاض حجم الدخول غير المشروعة فيها ولقوة الإجراءات والتشريعات التي اتخذتها الجهات المختصة لمعالجة هذه الظاهرة .

أما النمسا فتعد أقل دولة من مجموعة الدول المختارة من حيث حجم عمليات غسيل الأموال إذ بلغ حجم هذه العمليات حوالي (244.402) ألف دولار سنة 1989-1990 وتزايدت إلى أن وصلت (676.934)ألف دولار سنة 2005-2006 وهذا يعود إلى انخفاض نسب الاقتصاد الخفي فيها إذ تراوحت نسبته بين (6.1%-10%) ولانخفاض نسب الدخول غير المشروعة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت النسبة بين (2.44%-4.36%) من خلال مدة الدراسة .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي منها :

1 .تعد عمليات غسيل الأموال من الجرائم التي يمكن أن تمس هيبة الدولة ونظامها السياسي كما أنها تمس بالاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته ولاشك أيضاً أن هذه الجرائم تمس المنظومة الأخلاقية للمجتمع .

2 .تعد التشريعات من الأمور المهمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال وذلك لأنه بوجود نص يجرم عمليات غسيل الأموال سيؤدي إلى الحد منها والقضاء عليها فضلاُ عن ذلك فان للمعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات والندوات الدور الكبير في المواجهة خاصة وإن اغلب هذه الاتفاقيات عملت على إرغام أو جذب الدول لجهود المواجهة .

3 .إن الدول المتقدمة (عينة الدراسة) كانت مختلفة من حيث إمكانية الحد من الظاهرة ففي كل من (استراليا, بلغاريا , اليونان , اليابان , الدنمارك , فنلندا , النمسا) يمكن القول بان المواجهة لهذه الدول كانت مثمرة ونجحت هذه الدول في التصدي وذلك لان حجم عمليات غسيل الأموال في هذه الدول كانت الزيادة بها قليلة ويرجع ذلك إلى الجدية في تطبيق القوانين والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل هذه الدول . أما في (ايطاليا وفرنسا وكندا) فان مقدار الزيادة في حجم عمليات غسيل الأموال مستمرة ويعد ذلك دليلاً على عدم قدرة هذه الدول على السيطرة وهي دول موقعة على الاتفاقيات وهذا يعني عدم جدوى التشريعات وعدم جدية الدول في تطبيقها ربما لأنها تستفيد من هذه العمليات .

4 .إن حجم الدخول غير المشروعة تطور أيضاً في الدول عينة الدراسة ولكن بمعدلات متباينة , إذ أن التطور كان بطيئاً في كل من (استراليا , بلغاريا واليابان واليونان) وإن هذه الدول تقريباً نفسها التي كانت عمليات غسيل الأموال فيها تتزايد بشكل قليل أما في (ايطاليا وفرنسا وكندا)

فكانت نسبة التطور في الدخول غير المشروعة متزايدة بمعدلات ملحوظة فيها فكان من الطبيعي أن تحصل زيادة موازنة في عمليات غسيل الأموال فيها أما (النمسا وفنلندا والدنمارك) فقد تطورت نسب الدخول غير المشروعة لها بشكل ضئيل مما انعكس على نسب الزيادة في حجم عمليات غسيل الأموال في تلك الدول .

ثانياً : المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي تم إيرادها فقد تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات بهدف الاستفادة منها وهي :

1- ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسيل الأموال والاستفادة القصوى من تجارب بعض الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في مواجهة عمليات غسل الأموال .

2- ضرورة تشريع قانون وطني لمكافحة غسيل الأموال ينص على جميع صورها ويتضمن عقوبة المصادرة الكاملة للمال القذر وأدواته كما ينص على عقوبات جزائية صارمة توقع على الفاعلين والمتعاونين والشركاء والمساهمين من موظفي المصارف العامة والخاصة .

3- تشديد الرقابة على الأموال التي تدخل المصارف في كل دولة ومعرفة مصادر الأموال التي يفتح أصحابها لهم حسابات في هذه المصارف خاصة إذا كان المبلغ كبيراً ويشتبه أن يكون من كسب غير مشروع .

4- ثمة أساليب لمكافحة جرائم غسيل الأموال تقوم بها الجهات المختصة من أمنية ومصرفية إلا أن غاسلي الأموال يحاولون ابتكار أساليب ووسائل جديدة الأمر الذي يتطلب تحديث الوسائل الراهنة واستحداث وسائل أكثر تطوراً .

قائمة المصادر

أولا:- المصادر العربية

أ- الرسائل الجامعية

1 .ميادة صلاح الدين تاج الدين (2005) , عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الموصل .

ب- المؤتمرات والندوات

1- عبد القادر الشيخلي (2002) الرقابه المصرفية على عمليات غسيل الأموال مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتصنيف, جامعة اليرموك الأردن

2- عبدالله سليمان (2001) دور البنوك والمؤسسات المالية في عمليات غسيل الأموال , بحث للحلقة العلمية (أساليب مكافحة غسيل الأموال) مديرية الأمن العام – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, عمان .

ج- البحوث والمقالات العلمية

1- بو دلال علي (2008) مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول, مجلة العلوم الإنسانية, السنة الخامسة, العدد 37, كلية العلوم الاقتصادية, تلمسان, الجزائر

2- فيتوتانزي (1983) الاقتصاد السري (أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها) مجلة التمويل والتنمية الجزء20, العدد 4صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

3- صادق راشد حسين الشمري وفالح داود سلمان (2008) غسيل الأموال الآثار والمعالجات, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 16, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , بغداد

4- المؤسسة العربية للاستثمار (2005) غسل الأموال آثاره وضوابط مكافحته , السنة الثالثة ، الكويت .

5- سعيد سعيد ناصر الحمدان وسيد جاب الله السيد (2007) المصاحبات الاقتصادية والاجتماعية لجريمة غسيل الأموال في ظل تحولات العولمة www.minshaw.com

6- فتح الرحمن عبد الله الشيخ (2001) الجهود الدولية في مكافحة غسيل الأموال, مجلة الأمن والحياة , السنة العشرون العدد 228.

7- طلال طلب الشرفات (2007) مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، الرياض www.ta-u.com .

8- صالح السعد (2007) أضرار ومخاطر غسل الأموال www.policemc.gov.bh/reports

9- يونس عرب (2000) دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها وبيان بخطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم, مجلة البنوك في الأردن, المجلد19, العدد20, جمعية البنوك بالأردن, عمان

10- خير الدين صبري احمد الصالح(2003) غسيل الأموال, تعريفها, مراحلها, حقيقتها, مجلة تنمية الرافدين, المجلد25, العدد71, جامعة الموصل

11- أمين المشولي (2008) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال www.almethaq.info/news/documents

12- حيان سلمان(2007) اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي, جمعية العلوم الاقتصادية السورية, سوريا.

د- الكتب

1- حمدي عبد العظيم(1997) , غسيل الأموال في مصر والعالم , دار الدراسات في الاقتصاد الدولي, القاهرة.

2- احمد بن محمد العمري(2000) جريمة غسيل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية , مكتبة العبيكان, الرياض

3- أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات(2002) جريمة غسيل الأموال, المدلول العام والطبيعة القانونية, دراسة مقارنة,ط, دار وائل للنشر, عمان

4- محمد محي الدين عوض(2004) جرائم غسل الأموال, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض

5- رمزي نجيب القسوس(2002) غسيل الأموال جريمة العصر, دراسة مقارنة, دار وائل للنشر , عمان .

هـ- مواقع الانترنيت

1-www.moqatel.com/mokatel/data/behoth/ektesad 8/cleamony/mokate:shadow economy.
2-www.cbl.gov.ly/2006/

A. official publications
1-world development indicators data base(2003).

2-united.nathons conference on tripe and development unctad hand book of statistics 2008,manuel destatistiques dela cnuced,newyork and Geneva

B-Researches & thesis

1-friedrish Schneider &dominik h.enste (2000),shadom economies: size, causes, and consequences, journal of economic literature, vol.xxxviii.

2-friedrish Schneider(2009)department of economics, university of linz,alten rgerstra be69

……

……

……